Belady
An island for humanity
عن الصّحة النّفسية في
مراكز الاحتجاز المصريّة
اليوم العالمي للصّحة النّفسية ١٠ أكتوبر ٢٠٢١

عن الصّحة النّفسية في مراكز الإحتجاز المصريّة

اليوم العالمي للصحة النفسية ١٠ أكتوبر ٢٠٢١

بلادي : جزيرة الإنسانيّة -- منظمة حقوقية تدعم المرأة المصرية منذ ٢٠١٧

تعمل بلادي على تفكيك البنية المؤسسَية للعنف والظَلم من خلال توثيق انتهاكات النظام المصري ضدَ المرأة والطّفل وتوعية المجتمع الوطني والدولي وأصحاب القرار بها. كما تقوم بالضَغط والمناصرة من أجل تعديل التَشريعات التي تقنّن الإنتهاكات مع مناشدة السّلطات لتفعيل القوانين المهجورة، والتي بتطبيقها يمكن حماية الحقوق والحريَات. توفر بلادي سبل الحماية والدعم القانوني والنَفسي للمرأة والأطفال المصرَيين/ات المعتقلين/ات على خلفيَة قضايا سياسيَة.

الملخص التنفيذي

بمناسبة اليوم العالمي للصحة النفسيَة، اختارت بلادي إلقاء نظرة على معاناة السَجناء والسَجينات - السَياسيين/ات والجنائيَين/ات - في مراكز الاحتجاز المصريَة ومدى تدهور الصحة النفسيَة فيها مما يؤدَي في حالات كثيرة لمحاولات للانتحار.

تعرض بلادي أولا تحليلا لما رصدته من معطيات قانونَية واقتصاديَة واجتماعيَة وصحَية متاحة وخاصَة ب٤٦ سجينا/ة حاولوا/ن الإنتحار في مراكز الاحتجاز ممن تم إيقافهم/هن و/أو سجنهم/هن منذ أغسطس ٢٠١٣ حتى أغسطس ٢٠٢١. كما تم نقاش مخرجات هذا التَحليل بُناءا على العوامل المؤدية لتدهور الصحَة النفسيَة في حق المساجين/ات السياسيَين/ات من خلال طرح مسائل متعلقة بسوء ظروف الإحتجاز وسوء المعاملة والعقاب المضاعف الذي أدى لألم نفسي اختتم بمحاولات الإنتحار أثناء فترة الإحتجاز.

مقدمة

يتيح اليوم العالمي للصحة النفسيَة، فرصة لإذكاء الوعي وتعبئة الجهود من أجل دعم الصحة النفسيَة. وتشير الإحصائيات أن شخصا يفقد حياته بالانتحار كل ٤٠ ثانية إلى جانب عدد أكبر من الأشخاص الذين يحاولون/ن الانتحار. وتمثّل كل حالة انتحار مأساة لها تداعيات طويلة الأمد على أولئك الذين يتركهم/ن المنتحرون/ات وراءهم/ن[١]. والعافية النفسية هي جزء لا يتجزأ من الصحَة، وتوفر ركيزة للمشاعر والأفكار والإنطباعات والمعارف وعلاقات التواصل والسلوكيَات الإيجابيَة (بما فيها داخل أماكن الإحتجاز).

وتنصّ القاعدة ٣١ من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء "قواعد نيلسون مانديلا" على "تُتاح للطبيب، وعند الإقتضاء لغيره من اختصاصيي الرعاية الصحية المؤهَّلين، إمكانية الوصول يوميًّا إلى جميع السجناء المرضى، وجميع السجناء الذين يشكون من مشاكل متعلقة بالصحة البدنية أو العقلية أو الإصابة بأذى، وأيِّ سجين يُسترعى انتباههم إليه على وجه خاص. وتُجرى جميع الفحوص الطبِّية في سرِّية تامة"[٢]. كما ينص قرار وزير الداخلية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ المتعلق باللائحة الداخلية للسجون في المادة ٢٠ على «يختص الأخصائي النفسي بالسجن بما يلي:

١- دراسة شخصية المسجون كاملة

٢- قياس ذكاؤه وقدراته المختلفة

٣- معرفة ميوله واتجاهاته والكشف عن النواحي الإنفعالية والمزاجية عنده

٤- رسم سياسة لخطة المعاملة والعلاج والتوجيه بما فيها بما فيها التوجيه للناحية المهنية التي يصلح لها المسجون"[٣].

يهدف هذا البحث إذن لتوضيح أن الصحة النفسية للسجناء والسجينات تأثرت سلبا نتيجة الإهمال وظروف الإحتجاز القاسية وإنتهاكات حقوق الإنسان بما يتنافى مع القانون الدولي والقانون المصري مما يدفعهم/هن دفعا نحو الإنتحار.

١ اليوم العالمي للصحة النفسية ٢٠١٩: التركيز على منع الانتحار،منظمة الصحة العالمية
٢ قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء
٢ قرار وزير الداخلية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ المتعلق باللائحة الداخلية للسجون

منهجية البحث

يرتكز هذا البحث على تحليل المعطيات القانونيَة والإقتصاديَة والإجتماعيَة والصحيَة المتاحة الخاصة ب ٤٥ سجينا/ة تم إيقافهم/هن و/أو سجنهم/هن منذ أغسطس ٢٠١٣ حتى أغسطس ٢٠٢١ (تاريخ القبض) كانوا/ن قد حاولوا/ن الإنتحار مرّة على الأقّل داخل مركز الاحتجاز كردّ فعل مأساوي على وطأة الضَغوط وظروف السَجن الغير آدمية. واستخدمت بلادي لجمع هذه المعطيات الكميَة والكيفيَة مصادر ثانوية غير مباشرة كمتابعة المواقع الصحفيَة والإخباريَة ومواقع التواصل الإجتماعي ومتابعات منظمات المجتمع المدني والبيانات الرصديَة.

النتائج

- **تدهور الصّحة النفسيّة لا يستثني أحدا**

رصدت بلادي مجموع ٤٥ سجينا/ة حاولوا/ن الإنتحار مرّة على الأقّل داخل مركز إحتجاز (سجن، مركز شرطة، مقّر أمن الدّولة...) من أغسطس ٢٠١٣ إلى أغسطس ٢٠٢٠. أدت أغلبها للوفاة ٤٥/٣٧ (٨٢,٢٪) كما يبرز الرّسم البياني التّالي.

وتراوحت أعمارهم/ن بين ١٢ و٥٨ سنة عند القبض أغلبهم/ن من فئة الشَباب من ١٩ لـ٣٥ سنة بنسبة ٦٢,٥٪ تليها نسبة ٢٨,١٪ للكهول/ت من ٣٦ سنة لغاية ٦٠ سنة إضافة إلى إقدام ٣ قصّر على ذلك. ولعلّ أبرز مثال قصّة عبد الله بومدين، الطّفل الذّي حاول الإنتحار سنة ٢٠٢٠ بعد إيقافه سنة ٢٠١٧ وتعرضّه للإخفاء القسري لمدة تزيد عن عامين. عانى خلالها الطفل ذو ١٢ ربيعا من عديد الإنتهاكات النفسيَة والجسديَة داخل السجن حيث تم منعه من مزاولة دراسته وحرمانه كليًا من الزّيارة. إضافة إلى الإهمال الطّبي عبر حرمانه من تلقّي رعاية لضيق التنفّس الذي يعانيه وحرمانه من العلاج الطّبيعي الذّي تستوجبه الإعاقة في يده اليمنى. كما تعرض عبد الله للتّعذيب البدني بالصّعق بالكهرباء مما أفقده القدرة على الحركة. إثر تدهور حالته النّفسيَة من كلّ هذه الإنتهاكات قام عبد الله بمحاولة إنهاء حياته عبر تناول كمية كبيرة من الأقراص العلاجيَة. وتجدر الإشارة أن محاولات الإنتحار في مراكز الإحتجاز سجلت حضورها في جميع السّنوات موضوع البحث بنسب متفاوتة كما يوضّح الرسّم البياني التّالي.

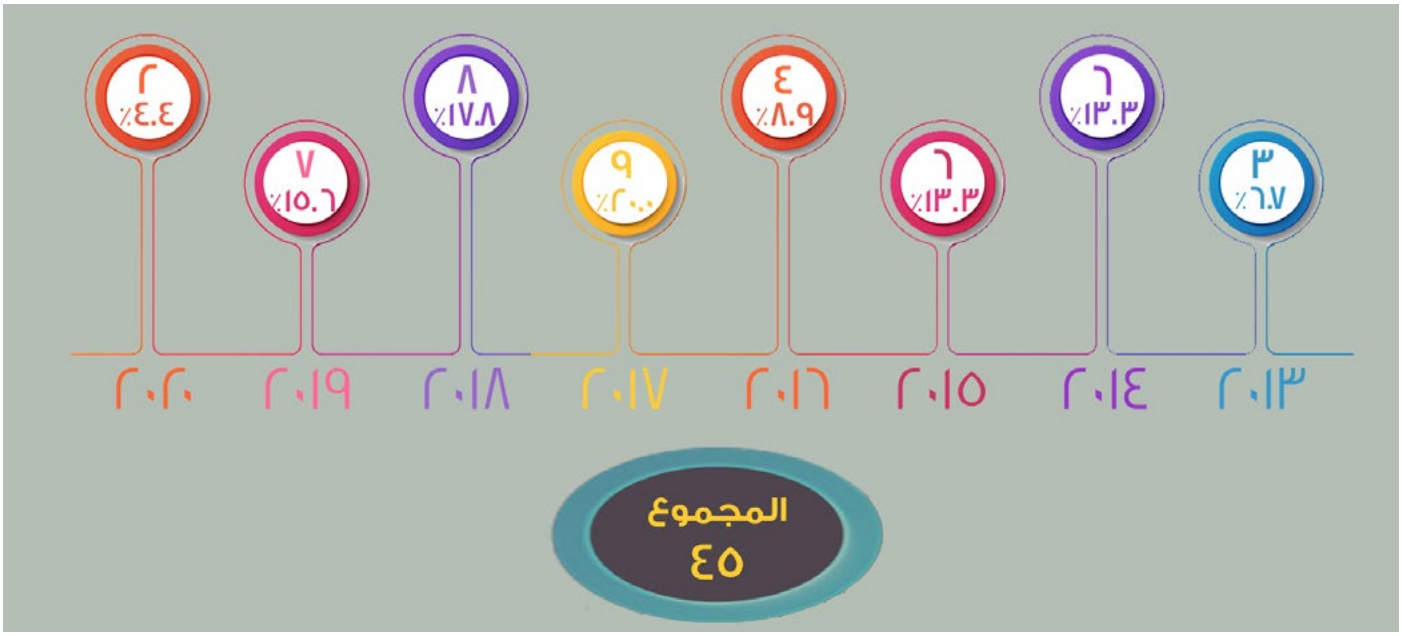

كما رصدت بلادي محاولات إنتحار لناشطين/ات في المجال الحقوقي ومدافعين/ات عن حقوق الإنسان بواقع ٣٣/٨ (٢٤,٢٪) سجين/ة نعرف مجال عملهم/ن. مثل حالة أسامة أحمد مراد السّجين منذ ٢٠١٥ الذي حاول الإنتحار في ٢٠١٩ إثر تعرّضه لإنتهاكات جسديّة ونفسيّة دفعته للإنهيار. إذ تنقّل بين أكثر من ٥ سجون أثناء فترة احتجازه. كما فرضت عليه مراقبة بالكاميرات والسمّاعات وتم تجريده من متعلّقاته الشخصيَة وسوء معاملته. إضافة لفرض قيود غير ضرورية أثناء الزيّارات الأسريَة حيث كان يستقبلها في عنبر الإعدام. فبدت عليه علامات الإنعزال واعتاد الصّمت خوفا من التّنكيل به. وبعد قضاء ٣ أشهر في سجن المنيا أصيب باكتئاب حاد ثم بانهيار نفسي تمثّل في نوبات من الهياج والصراخ الشديد وأخيرا بالإقدام على محاولة الإنتحار. وشملت إحصائيات بلادي أيضا إقدام ٣٣/٢٥ (٧٥,٨٪) مسجون/ة حق عام أيضا على الإنتحار ٢٣ منهم محبوسون/ات على ذمة جناية و٢ على ذمة جنحة.

- **تدهور الصّحة النفسيّة وليد التعرّض المستمّر لإنتهاكات حقوق الإنسان**

من جملة ٢٨ سجينا/ة نعرف تمتعهم/ن من عدمه بحقهم/ن في التَمثيل القانوني، رصدت بلادي محاولة إنتحار ٢٧ (٩٦،٤٪) من ضمن من عرضوا/ن على التَحقيق دون تمكينهم/هن من توكيل محامي/ة. وقد تعرضّ آخرون/ات لإنتهاكات متعدّدة مثل التّعذيب عبر التّجويع والحرمان من الطّعام في حالة واحدة، والحرمان من مواصلة التّعليم وإجراء الإمتحانات في حالة أخرى. كما تعرّض/ت ٣٠/٨ (٢٦،٧٪) للحبس الإنفرادي و٣١/٤ (١٢،٩٪) للمنع من إستقبال أي زيارة و٣٢/٥ (١٥،٦٪) للعنف النفسي المتكرر عبر السّب والشَتم والتهديدات بالعنف و٢٨/٢ (٧،١٪) للعنف الجنسي من قبيل الإغتصاب والتحرَش الجنسي وتعرض ٩ آخرون/ات للإهمال الطبي المتعمّد.

ولعّل أبرز مثال عن ذلك هو خالد حسن السّجين منذ يناير ٢٠١٨ والذّي تمّ إخفاؤه قسريّا لمدة ٤ أشهر تعرضّ خلالها لأبشع الإنتهاكات مثل التّعذيب بالضّرب المبرح والصَعق مرارا بالكهرباء في الرأس واللسان والشرج والخصيتين والمنع من إستقبال الزّيارات والإغتصاب. فكانوا يجردونه من ملابسه ويعلّقونه من ذراعيه لأيّام مما تسبب في خلع كتفيه. كما استخدم أفراد الشرطة صاعقا على ساقه تسبّب في جرح مفتوح التهب لاحقا فانتفخت ساقه وأغمي عليه مرارا بسبب ذلك. ثمّ أجروا عمليّة على الجرح دون تخدير.

نقاش

أولا، ظروف الإحتجاز من أهم أسباب تدهور الصحة النفسيَة للسَجناء/ات

تعد ظروف الإحتجاز في مصر من قبيل الإنتقام من السَجناء/ات فلا مكان في غياهب السَجون لقانون دولي مثل قواعد نيلسون مانديلا وقواعد بانكوك أو قانوني وطني مثل القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ وقرار وزير الداخلية عدد ٧٩ لسنة ١٩٦١ وقرار وزير الداخلية عدد ١٥٠ لسنة ٢٠١١. فبالعودة للنتائج المشار لها في هذا البحث نستنتج أن هذه التَرسانة من القوانين لا تعتبر سوى شكليّات لا مجال لتطبيقها مما يحول السّجن إلى جحيم ينتظر فيه السَجين/ة موته/ها متأثر/ة بتردي الأوضاع أو يسعى إلى إنهاء حياته/ا بنفسه/ا عبر الإنتحار.

إن الوصول إذن لتدهور الحالة النفسية لدرجة الإقدام على الإنتحار يسبقه إطلاق عدة صفارات إنذار من قبل السَجناء/ات السياسيين/ات منهم/ن والجنائيّين/ات. فحسب ما نقلته الشبكة المصرية لحقوق الإنسان كان ١٥ سجينا في سجن العقرب قد حاولوا إشعال النّيران في أنفسهم بعد أن قضّوا أيّاما في الإضراب عن الطّعام دون أن تستجيب إدارة السَجن لمطالبهم بوقف الإنتهاكات بحقّهم رغم وصول عدد المضربين لأكثر من ١٠٠ .

ثانيا، السَلطات المصريَة تدفع الشباب/الشابات للإنتحار

وقد كان عدد من السّجناء قد حاولوا الإنتحار مؤخّرا من بينهم عبد الرحمن طارق "موكا" ومحمد إبراهيم "أكسجين"، وغيرهم/هن على فترات سابقة. فضلا عن إقدام بعض الشباب/ات بعد خروجهم/هن على الإنتحار بسبب معاناتهم/هن باضطرابات ما بعد الصَدمة مما تعرّضوا/ن له داخل السجن وتعد النّاشطة سارة حجازي أبرز مثال على ذلك. يعد الإقدام على الإنتحار إثر تدهور الحالة النفسيّة تعبيرا عن يأس من وجود منظومة عدالة فزيادة الإنتهاكات والضّغوطات التي تمارسها السَلطات الأمنية على السّجناء/ات السياسيين/ات وخاصة صغار السنّ والشّباب منهم. حيث رصدت بلادي تعرّض المقدمين/ات على الإنتحار للتّعذيب النفسي والجسدي والجنسي إضافة للإهمال الصّحي المتعمّد.

ثالثا، الهروب من الحبس الإحتياطي إلى الموت

إن الأصل في الحبس الإحتياطي أنه إجراء قانوني تتخذه سلطة التَحقيق أو المحكمة المختصة لضمان التحفَظ على المتهم/ة في مكان آمن لحين الفصل في الدعوى والإتّهامات المنسوبة إليه/ا من جهة وضمان عدم العبث بأدلة القضيَة أو التأثير على شهود الواقعة أو الإضرار بالمجتمع من جهة أخرى. كما لم يضع المشرَع المصري تعريفا قانونيَا لهذا الإجراء، حيث إكتفى بتحديد مدَة الحبس الإحتياطي بحيث لا تتجاوز ستَة أِشهر فى الجنح، وثمانية عشر شهرا فى الجنايات، وسنتين إذا كانت العقوبة المقررَة للجريمة هى السَجن المؤبَد أو الإعدام. وقد أضاف عدلى منصور رئيس الجمهورية المؤقت قرارًا جمهوريًا بالقانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠١٣ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائيَة الصَادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وهو ما جعل لمحكمة النقض والإحالة الحق في تجديد حبس المتهم/ة احتياطيًا ٤٥ يوما قابلة للتَجديد دون التقييد بالمدد السابقة[٥]. أما الآن وأمام إستهداف الناشطين/ات وعودة النظام إلى سجن كل من يخرج عن طوعه، تحول الحبس الإحتياطي إلى أداة عقابيَة يمكن أن تتواصل إلى ما لا نهاية مما يُفقد السَجين/ة أي أمل في الخروج من دائرة التَجديد المفرغة والمتواصلة فيسعى سعيا نحو الموت. ولعل أبرز مثال على ذلك وفاة المخرج شادي حبش في ظروف غامضة داخل السَجن بعد التَجديد المستمر للحبس الإحتياطي لمدّة ٢٦ شهرا كاملاً.

خاتمة وتوصيات

يمثَل اليوم العالمي للصحة النفسيَة فرصة لتذكّر أنه حق لكل إنسان بما فيه السجناء/ات. معاناة السّجناء/ات في مصر تتلخَص في إنعدام أي بريق أمل سواء على المستوى القانوني من قبيل حرمانهم/هن من محاكمة عادلة أو تحويل الحبس الإحتياطي إلى منظومة عقابيَة قائمة الذات قوَامها الإنتقام والتشفَي أو المستوى المعيشي داخل مراكز الإحتجاز. إذ لا يتمَتع السّجناء/ات بأيَ حقوق أساسيَة للحياة داخل السَجن بدءا من تلبية الحاجيات البيولوجية الأساسية مرورا بالتعذيب وسوء المعاملة وصولا للحرمان من أي نشاط إجتماعي أو ثقافي كتلقي الزيارات أو مواصلة التعليم. تطلب بلادي توجيه لفتة لكل السّجناء/ات ويذكر أن العقوبات السالبة للحرية وظيفتها الردع والإصلاح وليس تأديب كل من مارس/ت حريته/ا والضغط أكثر فأكثر على المجال العّام.

وعليه، توصي بلادي بالتعجيل في:

- الإسراع بإطلاق سراح سجناء/ات الرأي للحدَ من الإكتظاظ داخل السجون.
- توفير رعاية صحية للسّجناء/ات على المستوى النفسي والجسدي.
- تطبيق التشريعات الوطنية والدولية الخاصة بتنظيم معاملة السجناء.
- السماح بالرقابة على السجون من قبل المنظمات الوطنية والدولية والتعامل الجدي مع التقارير الحقوقية.
- الإلتزام بالقانون المصري في علاقة بالحبس الإحتياطي وذلك بعدم التعامل معه كأداة عقابية على مساجين الرأي.
- تمكين لجان مستقلة مكونة من الأطراف المتدخلة (قضاة، محامين، منظمات حقوقية...) من مراقبة حالة السجون والسجناء/ات.